

# المقاطعة الأكاديمية للكيان الصهيوني

كيرستن شايد\*

«إسرائيل» مالياً بسبب انتهاكها للمادة الثانية.<sup>(١)</sup> صحيح أن هذا القرار لم يُنفذ عملياً، غير أنه أدّى إلى تطوّر فعل المقاطعة الأكاديمية للكيان الصهيوني. ولأننا في نشرة قاطعوا نوّمن بأنّ المقاطعة العربية للعدو الصهيوني تزداد فعاليةً حين تكون جزءاً من حركة مقاطعة عالمية متعدّدة الجوانب، فإننا نكرّس هنا مقالاً تعريفياً بالمقاطعة الأكاديمية العالمية للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية.

بحلول تشرين الثاني ٢٠٠٢ كانت رسالة الغارديان قد جمعت حوالى ٦٠٠ موقع إضافي،<sup>(٢)</sup> وأنّمرت أفعالاً مؤيِّدة لها في بعض أنحاء العالم. فقد نُشرت رسالةً شبيهةً في فرنسا كَتَبَهَا أكاديميون، وحظيتُ بألف توقيع.<sup>(٣)</sup> كما شهِدت النمسا وإيطاليا والنرويج مبادراتٍ مثيلةً قام بها الأكاديميون هناك.<sup>(٤)</sup> هذا وقام بعضُ الأفراد بنزع الرابط الإلكتروني (link) مع المؤسسات الإسرائيلية من موقعهم

في ٦/٤/٢٠٠٢، وقّع ١٢٠ أكاديمياً وباحثاً على رسالةٍ مفتوحةٍ نُشرت في جريدة الغارديان البريطانية، يُطالبون فيها الاتحاد الأوروبي بوقف تمويله للعقود والهبات الأكاديمية الإسرائيلية. وكان ذلك الاتحاد قد وقّع عام ١٩٩٥ اتفاقَ شراكةٍ مع «إسرائيل» يُتيح لهذه الأخيرة مساعداتٍ اقتصاديةً وتنازلاتٍ تجاريةً بهدف تنمية الأبحاث والبنى التحتية الإسرائيلية، لكنّ المادة الثانية نصّت على أنّ الشراكة ستتوقّف على احترام إسرائيل لحقوق الإنسان وللبادئ الديمقراطية. ومن هنا شرّح الموقعون أعلاه أنّ مطالبتهم تلك كانت ملاذهم الأخير بعد أن برهنت الدولة العبرية على تجاهلها لكلّ الإدانات العالمية بسبب انتهاكاتها الفاضحة لحقوق الشعب الفلسطيني، وبعد أن رفضت الولايات المتحدة (حليفها الأعظم) إجبارها على احترام تلك الحقوق. وفي ١٠/٤/٢٠٠٢، تبنتُ الاتحاد الأوروبي قراراً بوقف دعم

\* عضو في «حملة مقاطعة داعمي 'إسرائيل' /لبنان» ونادي الساحة.

١ - Monique Chemillier-Gendreau, Le Monde, 14/02/03.

٢ - Francis Elliot & Catherine Milner, The Telegraph, 17/12/02.

٣ - Hilary & Steven Rose, The Guardian, 15/07/02.

٤ - Andrew Jakubowicz, Sunday Morning Herald, 08/02/03; Tanara Traubman, Haaretz, 25/04/02; Roses, op cit. - ٤

٢ - وهذا القَطْع الأكاديمي مؤلِّمٌ بشكل خاص لدولة الكيان الصهيوني التي تفتخر بأنّها، رغم ضعفها الزراعي والصناعي نسبياً، تمتلك «أعلى إنتاج للأوراق البحثية في العالم بالنسبة إلى عدد الأفراد»<sup>(١١)</sup>

٣ - وهذا القطع الأكاديمي/المالي يأتي في غير أوانه بالنسبة إلى الجامعات الإسرائيلية التي تواجه، بسبب انخراط الدولة في حربها ضد الانتفاضة، اقتطاعاتٍ كبرى في ميزانياتها وأوضاعاً متردّيةً على مستوى الأبحاث.<sup>(١٢)</sup>

من الطبيعي ألا تواجه مجموعات الضغط المؤيِّدة للصهيونية حملات المقاطعة الأكاديمية بالصمت، بل أشهّرت تهمة «العداء للسامية» و«العداء للحرية» في وجه كلّ أكاديميٍّ طالبٍ بالعمل ضدّ إسرائيل، حتى وإن اقتصر هدفه على انسحابها من مناطق ٦٧ فقط . وهكذا قامت تلك المجموعات باتّهام الداعين إلى مقاطعتها الأكاديمية بالعنصرية (لأنّهم - في زعمها - غضّوا النظر عن منتهكين آخرين للحقوق في العالم، وحملوا إسرائيل وحدها مسؤولية الأوضاع في مناطق ٦٧)، وبالجهل (لمقارنتهم إسرائيل بجنوبي أفريقيا العنصرية)، وبالغرور (لمحاولتهم فرض التغيير على إسرائيل من الخارج)، وبالغف (لتهديدهم معيشة عددٍ كبيرٍ من الأكاديميين الإسرائيليين)، وبممارسة الرقابة (لسعيهم إلى عرقلة الحريات الأكاديمية الإسرائيلية)، وبالتشبّث بأرائهم الخاطئة (لاستهدافهم الجامعات التي هي «منبع السلام» ولعزلهم الأكاديميين بدلاً من تشجيع «التواصل الثقافي»)، وبالبلادة الفكرية (لخلطهم الأمور الأكاديمية بالسياسة خلافاً لـ «عالمية العِلْم»). غير أنّ هذه الاتهامات كانت جميعها متوقّعة؛ فقد سبق أن استُخدمت ضدّ حملات مقاطعة سابقة مثل حملة مقاطعة جنوبي أفريقيا العنصرية.<sup>(١٣)</sup>

غير أنّ اللافت في الردّ الصهيوني هو فتحه المجال أمام نقاشات مفصّلة بين الأكاديميين في العالم حول الممارسات القمعية الإسرائيلية، ولاسيّما في ميدان التعليم. فرداً على تشبيهه الفيلسوف الفرنسي الشهير برنارد هنري - ليقي الداعين إلى المقاطعة بـ «أكثر متطرّقي المتطرّفين الفلسطينيين»

الإلكتروني،<sup>(١٤)</sup> وعمدّ آخرون إلى رفض نشر أبحاثٍ كتّبتها إسرائيليون،<sup>(١٥)</sup> بل طردت دوريةٌ تُشرف عليها مني بايكر أكاديميين إسرائيليين من هيئة تحريرها.<sup>(١٦)</sup> كما أُخذت أيضاً بعضُ الإجراءات المؤسّساتية: فعلى سبيل المثال أقرّ اتحادان مهنيان أكاديميان كبيران في المملكة المتحدة (هما NATFHE وAUT) اقتراحين بتشجيع أعضائهما على التفكير في قطع علاقاتهم الأكاديمية بإسرائيل، وبحضّ الاتحاد الأوروبي على وقف تمويل هذا الكيان.<sup>(١٧)</sup> وفي فرنسا طالب المجلس الأعلى في أربع جامعات (هي جامعة باريس ٦، وباريس ٧، وغرونوبل، ومونبوليه ٣) بقطع التمويل عن الكيان الصهيوني «لكي لا تُسهم الشروط الممتازة التي تتمتع بها إسرائيل في حدوث تطوّرات دراماتيكية في الأوضاع [داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة]».<sup>(١٨)</sup>

بعد عام تقريباً من المقاطعة الأكاديمية بدأت دولة العدو تتحسّس آثاراً جديةً لهذه المقاطعة: فقد استُبعد العلماء الإسرائيليون من عدة مشاريع علمية أوروبية، مثل العمل على الفيزياء النووية في مختبر CERN الشهير في جنيف.<sup>(١٩)</sup> كما أُلغيت كلّ المؤتمرات الأكاديمية العالمية المقرّرة عقدها عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ في الكيان الصهيوني.<sup>(٢٠)</sup> وأعيد عددٌ كبيرٌ من الأبحاث العلمية التي كتبها إسرائيليون إلى أصحابها بعد أن رَفَضَ المحكّمون الأجانب مجرداً فضّها من أغلفتها!<sup>(٢١)</sup> «إنّها [أي المقاطعة الأكاديمية] قد بدأت تُفعل فعلها في الحياة الأكاديمية [الإسرائيلية] اليومية... فهناك تراجع ملموسٌ في النشاط الأكاديمي»، هذا ما قاله باحثٌ إسرائيلي يمثّل «مؤسسة العِلْم في إسرائيل» (Israel Science Foundation) والحق أنّ هناك عدة أسباب تفسّر لماذا ستكون المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل العنصرية أكثرَ فعاليةً مع الزمن:

١ - فقطع الكيان الصهيوني عن الاتصال بأوروبا أمرٌ مؤلِّمٌ بالنسبة إلى الإسرائيليين الذين أثبتوا عجزهم عن التواصل الثقافي مع «جيرانهم» في المنطقة.<sup>(٢٢)</sup>

١ - Elliot & Milner, op cit.

٢ - The Guardian, 12/12/02.

٣ - Mona Baker, The Translator, 8:2 (Nov. 2002).

٤ - Lucy Hodgson, The Independent, 15/05/02.

٥ - Chamillier-Gendreau, op cit.

٦ - Traubman, op cit.

٧ - ٨ - Andy Beckett, The Guardian, Dec. 12, 2002.

٩ - Thomas O'Dwyer, Haaretz, 26/05/03.

١٠ - Anti-Defamation League, www.adl.org, 21/06/02.

١١ - Tanya Reinhart, ElectronicIntifada.net, 04/02/03.

١٢ - Ronnie Kasrils & Victoria Brittain, The Guardian, 21/12/02.

قالت طالبة بريطانية، واسمها هيلين سالمون، إن «صاروخاً في مكتبة جامعة [بيت لحم] أكثر تهديداً للحريات الأكاديمية من بضعة مُحاضرين يُطردون من مجلة صغيرة للترجمة»<sup>(١)</sup>. كما أن «حملة التضامن الاسكتلندية مع فلسطين» نَبّهت إلى النفاق المائل في اتهام المقاطعين بمراقبة النشاط الأكاديمي الإسرائيلي، فنشرت الإحصائيات التالية: «بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، قُتل ٢١٦ طالباً فلسطينياً، وجُرح ٢٥١٤، وأُوقِفَ ١٦٤، وقُتل ١٧ أستاذاً/موظفاً وأوقف ٧١ آخرون، وأغلقت ١٢٨٩ مدرسة لمدة ٣ أسابيع متواصلة أو أكثر، ومُنِعَ ٥٠٪ من الأطفال الفلسطينيين و٣٥ ألف موظف في مجال التربية من الوصول إلى مدارسهم»<sup>(٢)</sup>. وينشر هذه الإحصائيات أمام الملأ، يتّضح إفلاسُ الحجج المؤيِّدة لإسرائيل والزاعمة أنّها مؤمنة بأخلاقية الحرية الأكاديمية<sup>(٣)</sup>. وخلصَ توم ويلسون، رئيسُ NATFHE، إلى القول: «إذا كان أكاديميو المملكة المتحدة يهتمون بمهنتهم، فعليهم أن يدعموا المقاطعة»<sup>(٤)</sup>.

هكذا صار على الإسرائيليين أن يبرهنوا أنّ أكاديميهم لا يستحقون المقاطعة (!)، وهذا الأمر سهّل الحديث في وسائل الإعلام عن الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الأكاديمية. ومن هنا قالت مجلة Nature المعروفة إن الجامعات تُبني جسورَ السلام بتشجيعها التواصل الثقافي، وإن على الأكاديميين الساعين إلى السلام ألا يقاطعوا إسرائيل بل أن ينظّموا مؤتمرات عالمية لهم<sup>(٥)</sup>. غير أنّ تانيا راينهارت كشفت خدعة المجلة حين روت كيف أنّ الإسرائيليين عام ١٩٩٨ حاولوا أن يستغلوا مؤتمرًا عالميًا عقده معهد سبينوزا في جامعة القدس: ففي أثناء التحضيرات لهذا المؤتمر صادرت سلطات الاحتلال أوراق هوية الأستاذ موسى البديري (أحد العاملين في تلك الجامعة) - أسوةً بحوالي ٩٠٠٠ مواطن مقدسي - وأبدلتها بتأشيرة دخول سياحية؛ لكنّ منظّمي المؤتمر رفضوا أن يورعوا عريضةً أعدّها المشاركون الأجانب إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية يشجبون فيها هذا العمل، زاعمين أنّ على السياسة ألا تتدخل في الشؤون الأكاديمية<sup>(٦)</sup>؛ إن حالة البديري تُثبت أنّ الفلسطينيين لا يحتاجون إلى «الجسور» لأنّه

ليس ثمة هوةٌ من التواصل عليهم أن يجتازوها، وإنّما يحتاجون إلى حماية تُوقف مصادرة الركائز التي تُستند إليها حقوقهم الوطنية والإنسانية. يقول لورنس دايفدسون في هذا الصدد: «إنّ التبادلات الثقافية تتواصل بين الإسرائيليين وبقية العالم منذ عام ١٩٤٨... لكنّها لم تتغيّر شيئاً على الإطلاق بالنسبة إلى السياسات القمعية والكولونيالية التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة»<sup>(٧)</sup>.

كما تُظهر حالة البديري أنّ «ممارسة العُلْم لا يمكن فصلها عن واقع الحياة السياسية في إسرائيل وفلسطين»<sup>(٨)</sup> وفي حين وقّع ٢٥ ألفاً عريضةً تزعم أنّ المؤسسات التعليمية الإسرائيلية ليست مسؤولةً عن أعمال الدولة الإسرائيلية، اتّجه مؤيدو المقاطعة إلى تبيان «تدمير الدولة الإسرائيلية للحياة وللمصادر الأكاديمية الفلسطينية تدميرًا منهجيًا»<sup>(٩)</sup>. فعلى سبيل المثال يدعو الفرع الاسكتلندي لـ «حملة التضامن مع فلسطين» زوّار موقعه الإلكتروني إلى قراءة تقرير بعنوان «التعليم بفوهة بندقية...» يناقش «التأثير السلبي العميق [للاحتلال] في قدرة الأطفال على التعليم، وفي إحساسهم بالأمان، وفي صحتهم العقلية، وكرامتهم، بل وفي وعيهم أيضًا»<sup>(١٠)</sup>.

وردًا على منتقدي المقاطعة، قال بوب فيرجوسون من NATFHE بعد أن رأى ما رأى في الضفة الغربية: «إننا ندعو إلى مقاطعةٍ مضادةٍ لأنّ الفلسطينيين يعانون مقاطعةً محسوسةً كلّ يوم في حياتهم»<sup>(١١)</sup>. علاوةً على ذلك، فإنّ القنوات التي كانت تسمح بالحديث عن مقاطعة إسرائيل أصبحت هي نفسها قنوات تشهد على الرقابة الأكاديمية في هذا الكيان. ففي العام الماضي تحدّث إيلان پاڤي بالتفصيل عن إحباط جامعة حيفا محاولته عقد مؤتمر هناك عن مجازر النكبة عام ٤٨، فاستنتج ما يلي: «إنّ مقاطعة الأكاديمية الإسرائيلية في الخارج أمرٌ مبرّر، لا من حيث هي جزءٌ من ضغطٍ شاملٍ على الدولة اليهودية لإنهاء احتلالها الوحشي فحسب، بل من حيث كونها أيضًا تحذيرًا إلى مجتمع الباحثين في إسرائيل من أنّ لجبنهم الأخلاقي المتطاوّل ثمنًا.

١ - Brendan Montague, Times Higher Education Supplement, 26/07/02.

٢ - Jakubowicz, op cit.; statistics from Palestinian Authority Ministry of Education.

٣ - Ali Abu Nimah, ElectronicIntifada.net, 10/01/03.

٤ - Hodgson, op cit.

٥ - Nature, 417:1 (May 2, 2002).

٦ - Tanya Reinhart, Indymedia.org.il, 17/05/02.

٧ - Lawrence Davidson, Chronicle of Higher Education, 26/07/02.

٨ - Nicholas Hopkinson, "Academic Boycott of Israel...", British Medical Journal, 07/01/03.

٩ - Abu Nimah, op cit.; Martin Bimstingle, British Medical Journal, 15/01/03.

١٠ - Rita Giacaman and others, "Schooling at Gunpoint...", ElectronicIntifada.net.

١١ - Montague, op cit.

**الرجاء التوقيع على العريضة التالية:**  
**الفلسطينيون يطالبون بمقاطعة المؤسسات**  
**الأكاديمية الإسرائيلية**  
[www.academicsforjustice.org/petition](http://www.academicsforjustice.org/petition)

واحد من الموقعين الخمسة والعشرين ألقا على العريضة الإسرائيلية المضادة. على الفور ثار في نفسي سؤالٌ شبيهٌ بالسؤال الذي يواجه كل واحدٍ منا عند مقاطعة السلع الداعمة للاحتلال: هل ستكون ذات أثرٍ مقاطعتي للجلوس مع أكاديمي إسرائيلي طوال يومين مع ١٤ شخصاً آخرين؟ لم أكن متيقنٌ من الجواب، كما أنني لم أكن يوماً متيقنٌ من أن رفض شراء شرابٍ فوارٍ داعمٍ لإسرائيل سيُنهي الصهيونية على المدى القريب. غير أن ما أفضبني إلى حدٍ دفعي إلى التحرك ضد هذه الترتيبات هو موقف أحد منظمي المؤتمر. فقد قال (وهو أميركي) إن عليّ كلبانية أن أكون مستعدٌ لخرق قوانين بلادي، فأجلس مع أكاديمي إسرائيلي... وتحديدًا مع واحدٍ يستطيع من جامعة بن غوريون أن يرى التهجير اليومي للبدو الفلسطينيين من صحراء النقب دون أن يُنْبس بكلمة، بل ويحاول أن يُسهم في إسكات الضجة العالمية ضد تواطؤ الأكاديمية الإسرائيلية مع سياسات الدولة الإسرائيلية. وفي الختام أعلمني هذا المنظم (واسمه والتر أرميرست، وهو متخصص في الدراسات المصرية) بأن مقاطعة الصهيونية «إشارة فارغة من حيث فعاليتها السياسية». وأردف أن محاولته منع ذهاب جزء من ضرائبه لمساعدة إسرائيل ستسبب له «مشاكل عظيمة [ولكن] دونما أثرٍ على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل...» ولذا فهو لن يُتعب نفسه بذلك. بل ذهب إلى معاقبتي أنا على محاولتي القيام بأي شيء، فحاول طردي وصديقة أكاديمية لبنانية أخرى من البرنامج بأكمله. لكن منظمي المؤتمر الآخرين دانوا عمله، وجددوا دعوتنا إلى ورشة عملٍ أخرى خالية من أي وجودٍ إسرائيلي. في هذه الأثناء كان جميع المشاركين قد علموا بالأمر، وامتدح كثيرون موقفنا علناً وشجّبوا موقف السيد والتر (وموقف زميلته المصرية المنظمة هي الأخرى). وهكذا تعلمت أن مقاطعة الأكاديمية الإسرائيلية والأكاديميين الإسرائيليين هي حالة أخرى تضعنا أمام خيارين: إما أن نقبل بأن الظلم والاحتلال والعنصرية أمور طبيعية علينا أن نغض الطرف عنها، وإما أن نرفضها كلها ونرفض المتواطئين معها.

بيروت

فما دامت هذه الأكاديمية تُواصل ممارسة التخويف والطغيان داخل حرمها، ومادامت صامتة إزاء تدمير الحياة الأكاديمية في المناطق المحتلة، فإنها لا يُمكن أن تكون جزءاً من العالم المتنور والتقدمي الذي تتطلع بشوقٍ إلى أن تنتمي إليه.<sup>(١)</sup>

وفي هذا الصدد، وقع مئات من الأكاديميين الفلسطينيين عريضة تطالب كل أكاديمي إسرائيلي بإعلان إدانته للممارسات الصهيونية وإلا اعتُبر متواطئاً مع الحكومة الإسرائيلية وهدفاً مشروعاً للمقاطعة.

إن المقاطعة الأكاديمية التي بدأت قبل عامين بمثابة إشارة أخلاقية قد أصبحت للكثيرين رسالةً لكي يعلموا حقائق القمع الإسرائيلي ولكي يُنشروا هذه الحقائق. إن ما بدأ نقداً للممارسات الاحتلالية الإسرائيلية في مناطق ٦٧ يتحوّل تدريجياً إلى تحليلٍ مريرٍ لعنصرية الدولة الإسرائيلية داخل فلسطين ٤٨ أيضاً. ففي أيلول ٢٠٠١ أصدرت منظمة «هيومان رايتس واتش» تقريراً فظيماً عن التمييز الذي يواجهه العرب في فلسطين ٤٨ من مختلف جوانب التعليم: من الحضانات السيئة التمويل، إلى المدارس الابتدائية الضئيلة التوظيف، فالمناهج والامتحانات المنحازة عرقياً، وانتهاءً بندرة العرب الذي ينالون الشهادات ويمارسون مهناً محترمة. ولعلّه يجدر بالداعين إلى المقاطعة الأكاديمية أن يتنبهوا إلى وحدة السياسة التي تقود الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين داخل حدود ٤٨ وخارجها. يقول شهيد علم في هذا الصدد: «إنها الأبارتايد [سياسة الفصل العنصري]: دولة واحدة بنظامي قانون، واحد للمستعمرين وآخر للخاضعين للاستعمار.»<sup>(٢)</sup> ويجدر بالداعين إلى أشكالٍ أخرى لمقاطعة الكيان الصهيوني - وهي أشكال يجب أن تُعتبر متكاملةً - أن يأخذوا العبرة من تركيز المقاطعة الأكاديمية على التفاصيل والترابطات؛ ذلك أن مجرد مطالبة الكيان الصهيوني بالمساواة، ومطالبة مؤسساته بتحمل مسؤولياتها، قد حوّلتا المقاطعة الأكاديمية إلى فرصة لإثارة النقاش وإلى كشف حقيقة الصهيونية في أعين العالم.



بعد مدّة من كتابتي لهذه المقالة وجدت نفسي أساءل عمّا يعنيه ذلك لي على المستوى الشخصي للموس. فقد دُعيتُ إلى حضور ورشة عمل في فلورنسا (إيطاليا) برعاية برنامج روبرت شومان المتوسطي، واكتشفت قبل سفري بأيام أن الورشة تضم مشاركاً إسرائيلياً من جامعة بن غوريون، وهو

١ - Ilan Pappé, May 23, 2003, [www.monabaker.com/pMachine/more.php?id=844\\_0\\_1\\_0\\_M](http://www.monabaker.com/pMachine/more.php?id=844_0_1_0_M).

٢ - Shahid Alam, Counterpunch.org, 31/07/02.